الأمم المتحدة

A/71/774–S/2017/93

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 February 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البندان ١١٣ و ١٢١ من جدول الأعمال
تعيين الأمين العام للأمم المتحدة
تنشيط أعمال الجمعية العامة

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه مذكرة بشأن عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة (انظر المرفق). وقمتُ بكتابة المذكرة بصفتي الشخصية، استنادا إلى تجربتي، لا سيما وأني توليتُ منصب رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٦.

وآمل أن تكون هذه المذكرة بمثابة مرجع لعمليات الاختيار المقبلة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة في إطار البندين ١١٣ و ١٢١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورو **بيسهو**
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

150217 070217 17-01632 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ١ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

عملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة: الإنجازات والدروس المستفادة

أولا - مقدمة

١ - لا شك في أن اختيار الأمين العام الجديد للأمم المتحدة يشكل إحدى أبرز المهام التي أنجزها مجلس الأمن في عام ٢٠١٦. وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اتخذ المجلس، بالتزكية، القرار ٢٣١١ (٢٠١٦)، الذي جاء فيه:

”إن مجلس الأمن،

”وقد نظر في مسألة التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة،

”يوصي الجمعية العامة بأن تعين السيد أنطونيو غوتيريش أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة ولاية تمتد من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.“

٢ - وشاركت اليابان بهمة في عملية اختيار الأمين العام الجديد منذ مراحلها المبكرة وحتى نهايتها، كما أشرفت، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٦، على منعطف حاسم في عملية الاختيار. ويُتوخى من هذه الورقة تقديمُ لمحة عامة عن عملية الاختيار بأكملها، مع التركيز بصفة خاصة على العملية داخل المجلس، وعرض الإنجازات التي تحققت خلال عملية عام ٢٠١٦ والدروس المستفادة التي يمكن الاسترشاد بها في عمليات الاختيار في المستقبل. وقمتُ، بصفتي الشخصية، بإدراج بعض الاقتراحات للنظر فيها مستقبلا.

ثانيا - لمحة عامة عن عملية الاختيار

٣ - كانت نقطة الانطلاق في عملية اختيار الأمين العام الجديد هي اتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٢١/٦٩ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ففي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قُدِّمت رسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، تتضمن وصفا للعملية برمتها وتدعو إلى تقديم المرشحين في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣٥ من القرار المذكور (A/70/623-S/2015/988). ونصت الرسالة المشتركة على: ”شروع المجلس في اختياره في أجل أقصاه نهاية تموز/يوليه ٢٠١٦“.

٤ - وكانت المحطة التالية هي الجولة الافتتاحية للحوارات غير الرسمية التي عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، برئاسة رئيس الجمعية العامة. وللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة، عقدت الجمعية العامة جلسات استماع لجميع المرشحين لمنصب الأمين العام. واستقطبت هذه الحوارات غير الرسمية اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي. وفي ظل هذه الخلفية، كان السؤال الرئيسي في ذلك الوقت هو كيف سيتناول مجلس الأمن مسألة اختيار الأمين العام المقبل. وباشر المجلس برئاسة مصر، في شهر أيار/مايو ٢٠١٦، بإجراء مناقشات مستفيضة بشأن عملية الاختيار. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٦، أعلن رئيس مجلس الأمن، من ركن الصحافة خارج قاعة مجلس الأمن، موافقة المجلس على الاجتماع مع أي مرشح يطلب الاجتماع بالمجلس، وذلك استنادا إلى الرسالة المشتركة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وكانت هذه أول مرة في التاريخ يجتمع فيها المجلس مع المرشحين. وعقد المجلس ثلاث اجتماعات غير رسمية مع المرشحين لمنصب الأمين العام في حزيران/يونيه ٢٠١٦ برئاسة فرنسا، وتسعة اجتماعات في تموز/يوليه برئاسة اليابان، واجتماعا واحدا في تشرين الأول/أكتوبر برئاسة الاتحاد الروسي.

٥ - وهناك عامل رئيسي آخر في عملية الاختيار ألا وهو الكيفية التي سيجري بها استطلاع الرأي الشكلي. فعلى نحو ما ورد أعلاه، إن الرسالة المشتركة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ نصت فقط على: ''شروع المجلس في اختياره في أجل أقصاه نهاية تموز/يوليه ٢٠١٦''. ولم يشكك أي من أعضاء مجلس الأمن في أن ''الاختيار'' سوف ينطوي على استطلاعات رأي شكلية. وكانت القضية المطروحة هي موعد وكيفية إجراء هذه الاستطلاعات. واستنادا إلى المناقشات التي عُقدت أثناء رئاسة مصر للمجلس في أيار/مايو ٢٠١٦، قامت فرنسا، بصفتها رئيسة المجلس لشهر حزيران/يونيه، بوضع العملية وصياغة طرائق إجراء استطلاعات الرأي الشكلية بالتشاور مع أعضاء المجلس. وفيما يتعلق بموعد إجراء أول استطلاع رأي شكلي، وافق أعضاء المجلس، بعد مداولات مكثفة، على إجرائه في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، واضعين في اعتبارهم نص وروح الرسالة المشتركة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقام رئيس المجلس بعد ذلك بإبلاغ هذه المعلومات إلى رئيس الجمعية العامة في رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ليقوم رئيس الجمعية العامة بدوره بإحالة هذه الرسالة في اليوم نفسه إلى جميع الممثلين الدائمين والمراقبين.

٦ - وأشرفت اليابان، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٦، على وضع الصيغة النهائية لطرائق إجراء استطلاعات الرأي الشكلية بالتفصيل ونظمت أول استطلاع رأي شكلي في ٢١ تموز/يوليه. وكانت هذه الطرائق متسقة مع تلك التي استُخدمت في

عمليات الاختيار السابقة. وفيما يتعلق بالاتصالات المتعلقة باستطلاعات الرأي الشكلية والتي يجريها رئيس مجلس الأمن برئيس الجمعية العامة والصحافة والممثلين الدائمين للدول الأعضاء المرشحة، فقد تم مسبقا تحديد إجراء يعكس الممارسة السابقة. بيد أن تغييرات قليلة أُدخلت في الوقت نفسه. فعلى سبيل المثال، خلال عملية ٢٠١٦، تضمنت كل ورقة اقتراع اسم مرشح واحد فقط، وهو ما يمثل تغييرا عن عملية الاختيار في عام ٢٠٠٦ التي أُدرجت فيها جميع أسماء المرشحين على ورقة اقتراع واحدة، لكفالة ألا يكشف نمط التصويت عن هوية عضو المجلس الذي صوّت لمرشّح معيّن.

٧ - وتُوِّجت عملية الاختيار في مجلس الأمن باستطلاع الرأي الشكلي السادس والأخير الذي أجري في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ولم يكن من السهل تحديد تاريخ بدء استخدام أوراق اقتراع ”متمايزة لونياً“ من أجل توضيح نية الأعضاء الدائمين. وسعى بعض الأعضاء إلى طرح أوراق اقتراع متمايزة لونيا في استطلاع الرأي الشكلي الرابع كما كان الحال قبل ١٠ سنوات، في حين حبّذ آخرون الانتظار أطول فترة ممكنة لحين ظهور هوية المرشح الذي من الواضح أنه سيحقق الفوز قبل اللجوء إلى أوراق اقتراع متمايزة لونيا لمعرفة نوايا الأعضاء الدائمين. وفي النهاية، أُدخلت بطاقات الاقتراع المتمايزة لونيا في استطلاع الرأي الشكلي السادس. وعقب استطلاع الرأي الشكلي السادس، تم التأكيد على أن مجلس الأمن ككل سيوصي الجمعية العامة بتعيين السيد أنطونيو غوتيريش أمينا عاما. ومن ثم، كان اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣١١ (٢٠١٦) بالتزكية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ فرصة ثمينة للمجلس ليُظهر وحدته.

ثالثا - الإنجازات والدروس المستفادة

٨ - عند التفكير في عملية اختيار الأمين العام في ٢٠١٦، تبرز العديد من الإنجازات الملحوظة، والدروس التي يمكن الاستفادة منها في العمليات المستقبلية.

ألف - ”الشفافية“ التي تقودها الجمعية العامة

٩ - إن إحدى الكلمات الرئيسية التي ترمز إلى عملية عام ٢٠١٦ هي ”الشفافية“. وبما أن المجتمع الدولي يواجه العديد من النزاعات العنيفة وأوجه عدم الاستقرار الشديدة، فإن التوقعات من الأمين العام الجديد كانت أعلى من أي وقت مضى. ونظرا لتلك التوقعات العالية، من الطبيعي أن تزداد الدعوات إلى الشفافية والانفتاح في عملية اختيار الأمين العام الجديد.

١٠ - ويتمثل أحد الأمثلة الملموسة للتغيير في الرسالة المشتركة المذكورة أعلاه المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الصادرة عن رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن. واستنادا إلى قرار الجمعية العامة ٦٩/٣٢١، حددت الرسالة المشتركة الإطار العام لعملية الاختيار وأعلنته على جميع أعضاء الأمم المتحدة. وهذا وحده مثل تقدما كبيرا من حيث الشفافية بالمقارنة مع عمليات الاختيار السابقة.

١١ - فحتى عملية الاختيار في عام ٢٠١٦، كانت إجراءات تقديم الترشيحات لمنصب الأمين العام غير واضحة إلى حد ما، و لم يتم ضمان الشفافية بالضرورة. ومع ذلك، خلال عملية الاختيار في عام ٢٠١٦، كان رئيسا الجمعية العامة ومجلس الأمن يبعثان برسالة مشتركة يبلغان فيها جميع الدول الأعضاء بأي ترشيح جديد كلما تلقيا إخطارا خطيا من الممثل الدائم لأي دولة عضو تسمي مرشحا.

١٢ - ولئن كانت هذه التطورات كبيرة، فقد كان أبرزُ مثال على الشفافية هو سلسلة الحوارات غير الرسمية التي عُقدت في الجمعية العامة. وفي هذه الحوارات غير الرسمية، خُصصت لكل مرشح جلسة مدتها ساعتان ليعرض رؤيته وأولوياته كأمين عام. وخلال تلك الجلسة، كانت مجموعات الدول الأعضاء وفرادى الدول الأعضاء وممثلو المجتمع المدني يطرحون أسئلة على كل مرشح ليجيب عليها. وكان كل حوار غير رسمي يُبث بثا حيا ويُحفظ في أرشيف تلفزيون الأمم المتحدة الشبكي، بحيث يكون متاحا ليطّلع عليه أي شخص يمكنه الاتصال بشبكة الإنترنت. واعتبر البعض أن هذه الحوارات غير الرسمية، التي شهدت حضورا كثيفا من جانب مجتمع الأمم المتحدة والتي أدارها ببراعة رئيس الجمعية العامة، بمثابة ”انتخابات أولية“ للأمين العام المقبل للأمم المتحدة. ومن حيث الجوهر، مثّلت الحوارات غير الرسمية رمزا للشفافية. كما يبدو أنها زوّدت أعضاء مجلس الأمن بالأساس الذي يمكنهم الاستناد إليه لاتخاذ قرار مستنير بشأن اختيار الأمين العام الجديد.

باء - الدور الذي اضطلع به مجلس الأمن

١٣ - كيف كانت ردة فعل مجلس الأمن على زيادة الشفافية التي قادتها الجمعية العامة فيما يتعلق بعملية الاختيار؟ وهل كان مجلس الأمن قادرا على الاستجابة لما أثاره المجتمع الدولي من آراء وشواغل تدعو إلى الشفافية؟

١٤ - مما لا شك فيه أن مجلس الأمن أدى دوره في صياغة الرسالة المشتركة الموجهة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولئن كانت المفاوضات بشأن الرسالة المشتركة قد واجهت بعض الصعوبات والتحديات، فإن أعضاء المجلس في حينه اتفقوا على النص في روح من التوافق من أجل الدفع بالعملية قدما.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض أعضاء مجلس الأمن استلهموا من نجاح الحوارات غير الرسمية التي عقدتها الجمعية العامة، فأثاروا مسألة عقد جلسات استماع في المجلس. ونتيجة لذلك، عقد المجلس أيضا جلسات استماع مع المرشحين، سُميت ''اجتماعات غير رسمية''. وكانت هذه الاجتماعات غير الرسمية بالغة الأهمية، إذ مكنت أعضاء المجلس من تبادل الآراء مع فرادى المرشحين وإجراء عملية صنع قرار أكثر جوهرية. وعقدت هذه الاجتماعات في إطار مغلق (في مقر البعثة الدائمة للدولة العضو التي ينتمي إليها رئيس المجلس لذلك الشهر) بغية تجنب الازدواجية مع الحوارات غير الرسمية للجمعية العامة والتمايز عنها. إلا أن أعضاء المجلس، توخيا للشفافية، توصلوا إلى توافق للآراء ينص على الإعلان عن انعقاد هذه الاجتماعات. ونُفذ هذا على النحو الواجب من جانب رئيس مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٦.

جيم - نتائج استطلاعات الرأي الشكلية وسريتها

١٦ - في حين كانت الجهود الرامية إلى زيادة الشفافية في عملية الاختيار موضع ترحيب من جانب الدول الأعضاء، فإن مجلس الأمن واجه انتقادات شديدة في مسألة التعامل مع نتائج استطلاعات الرأي الشكلية. فقد تم التوصل إلى توافق آراء في المجلس خلال شهر حزيران/يونيه ينص على عدم إعلان النتائج. بيد أن الصحافة والمجتمع المدني ورئيس الجمعية العامة للدورة السبعين دعوا إلى الكشف عن النتائج في جميع مراحل العملية. وبالنظر إلى العدد المتزايد من النداءات الداعية إلى زيادة الشفافية، تشاور رئيس المجلس لشهر تموز/يوليه مرة أخرى مع الأعضاء الآخرين في المجلس بشأن هذه المسألة. غير أن موفق المجلس لم يتغير، وظلت نتائج جميع استطلاعات الرأي الشكلية سرية.

١٧ - وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٦، عُقدت الجولة الأولى من استطلاعات الرأي الشكلية. وبعد انتهاء استطلاع الرأي الشكلي بوقت قصير، تم تسريب نتائج الاستطلاع بالتفصيل وأُبلغت بها وسائط الإعلام على نطاق واسع. وهذا يبين بوضوح أن واحدا أو أكثر من أعضاء مجلس الأمن قد قام، سواء عن قصد أو عن غير قصد، بتسريب المعلومات، رغم أن القاعدة المتفق عليها بتوافق الآراء تنص على الحفاظ على سرية النتائج. ولم يعترف أي من الأعضاء بأنه الطرف المذنب وتكرر الأمر نفسه طوال العملية. ومن المؤسف أن هذا الإخلال، الذي وضع الأعضاء الذين التزموا بالقاعدة في موقف محرج أو صعب، قد استمر. وعززت هذه الحالة الآراء الداعية إلى الإعلان رسميا عن النتائج بدلا من السماح بتسريبها كل مرة.

١٨ - وفي المشاورات غير الرسمية لمجلس الأمن في ٢٥ تموز/يوليه، طُرحت عملية اختيار الأمين العام في إطار البند ''أي مسائل أخرى'' بغية مناقشة مسألة نتائج استطلاع الرأي الشكلي. ودعا بعض الأعضاء إلى إعلان النتائج، بينما اعترض آخرون وأعربوا عن آراء داعية إلى الحفاظ على السرية. واستمر هذا الاختلاف في الآراء، مما منع المجلس من الاتفاق على إعلان نتائج استطلاع الرأي الشكلي.

١٩ - وكان هناك حجتان مختلفتان تعارضان إعلان النتائج. الأولى كانت حجة شكلية في المقام الأول. فقد ارتكزت على أن الممارسة السابقة كانت واضحة جدا، وأيضا على أنه متى قرر مجلس الأمن بتوافق الآراء اعتماد السرية في بداية عملية ٢٠١٦، لا ينبغي تغيير ذلك القرار أثناء العملية في السنة نفسها ما لم يتم الاتفاق على ذلك بتوافق الآراء. أما الحجة الأكثر جوهرية، فكانت أن الدور الرسمي لمجلس الأمن في عملية اختيار الأمين العام هو اتخاذ قرار يوصي بمرشح إلى الجمعية العامة. ووفقا لهذه الحجة، تشكل استطلاعات الرأي الشكلية عملية داخلية تجري قبل صدور هذا القرار الرسمي، حتى يتسنى لجميع أعضاء المجلس ملاحظة أنماط التصويت لدى أعضاء المجلس الآخرين وأخذها بعين الاعتبار في عملية صنع القرار الخاصة بهم، وبالتالي ففي هذا الإطار، لا يجب الكشف عن نتائجهم. وكان هناك أيضا حجة قائلة بأن إعلان النتائج قد يمس بكرامة بعض المرشحين وقد يصعّب عليهم الخروج من العملية بشرف. (وكانت هناك حجة معارضة تقول إنه إذا لم تُعلن نتائج استطلاعات الرأي الشكلية، سيكون من الأصعب على بعض المرشحين ترك العملية).

دال - مدى ملاءمة استطلاعات الرأي الشكلية

٢٠ - يؤدي اتساع نطاق الآراء الداعية إلى إعلان نتائج استطلاعات الرأي الشكلية، في نهاية المطاف، إلى التساؤل عما إذا كانت استطلاعات الرأي الشكلية تشكل وسيلة مناسبة لصنع القرار داخل مجلس الأمن فيما يتعلق باختيار الأمين العام.

٢١ - ويمكن القول بأنه في حال استمر مجلس الأمن في استخدام استطلاعات الرأي الشكلية في المستقبل، ينبغي الحفاظ على مسألة السرية بسبب الطابع الداخلي لهذه الاستطلاعات. غير أن ثمة زيادة لا يُستهان بها في عدد النداءات الداعية إلى زيادة الشفافية، على نحو ما تجلى في سياق عملية الاختيار في عام ٢٠١٦. وهذا العنصر الأساسي في عملية الاختيار سيقتضي من المجلس أن يناقش مدى ملاءمة استطلاعات الرأي الشكلية بوصفها وسيلة داخلية للإسراع بعملية اختيار الأمين العام. وللأغراض المرجعية، قد يكون من المفيد أن نذكر أن المجلس بدأ، أثناء عملية اختيار الأمين العام في عام ١٩٨١، باستخدام طريقة

استطلاعات الرأي الشكلية لتحديد المرشح الذي سيوصى به إلى الجمعية العامة. وقبل ذلك الوقت، كان المجلس يجري عمليات تصويت رسمية في جلسات خاصة.

هاء – تصفية المرشحين

٢٢ – قد يبدو من المناسب والضروري استعراض إجراءات تصفية المرشحين، وهو ما قد يؤثر أيضا في مدى ملاءمة استطلاعات الرأي الشكلية وسريتها على السواء. وفيما يتعلق بسحب الترشيحات، كان قرار سحب الترشيح من منصب الأمين العام في السابق قرارا مستقلا يعود إلى المرشح نفسه. واتبعت عملية الاختيار لعام ٢٠١٦ أيضا الممارسة السابقة، إذ لم تُعقد مناقشات محددة بشأن هذه النقطة. وخلال عملية عام ٢٠١٦، لم يقم سوى ٣ مرشحين من أصل ١٣ مرشحا بالانسحاب بملء إرادتهم بينما كانت استطلاعات الرأي الشكلية تُجرى، في حين اختار المرشحون الآخرون الـ ١٠ البقاء في عملية استطلاع الرأي الشكلية، بغض النظر عن وضع كل منهم عقب كل استطلاع.

٢٣ – وهذا لم يساعد مجلس الأمن في عملية صنع القرار. وتوخيا للفعالية، فإن تصفية المرشحين خلال عملية الاختيار تستحق النظر الجاد فيها. ومن هذا المنظور، قد يكون من المفيد إدخال شروط إلزامية واضحة من أجل استبعاد المرشحين الذين كان أداؤهم دون المطلوب في عملية الاختيار، إما عن طريق السماح فقط للمرشحين الحاصلين على عدد أدنى من الأصوات الإيجابية بالمشاركة في الجولة المقبلة، مما يستبعد المرشحين الذين يحصلون على عدد معين من الأصوات السلبية أو يقيد المجلس بخصوص عدد المرشحين المؤهلين للانتقال من جولة إلى أخرى.

٢٤ – ومع مراعاة الممارسة السابقة وعملية عام ٢٠١٦، قد يكون من العملي أن تكون العمليات المقبلة مصحوبة بإجراءات مفصلة بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بعملية الاختيار لعام ٢٠١٦، يبدو أنه كان هناك تفاهم ضمني بين أعضاء مجلس الأمن على أنه سيجري سحب ترشيح ما عقب ورود إخطار خطي من المرشح ومن الممثل الدائم للدولة العضو التي سمّت ذلك المرشح، رغم أن هذه المسألة لم تُناقش صراحة. وفي الواقع، إن المرشحين الثلاثة المذكورين آنفا الذين سحبوا ترشيحاتهم قدموا جميعا إخطارات خطية. ومع ذلك، كانت هناك حالة واحدة قامت فيها إحدى الدول الأعضاء بتغيير مرشحها في خضم عملية الاختيار، ولكن المرشح نفسه قرر البقاء في المنافسة. ولم يكن لدى المجلس أي مبدأ توجيهي واضح عن كيفية التعامل مع هذه الحالة.

رابعا – الاستنتاج

٢٥ – من نافلة القول إن القرار ٦٩/٣٢١ بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة والرسالة المشتركة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، يشكلان، من منظور الجمعية العامة، الأساس لعملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، فإن الحوارات غير الرسمية التي أجرتها الجمعية العامة والرسائل المشتركة بشأن كل من الترشيحات تعتبر من أفضل الممارسات لزيادة الشفافية. ولا شك أنه من الملائم والضروري الحفاظ على هذه الممارسات في المستقبل.

٢٦ – أما الجزء البالغ الأهمية من عملية الاختيار الذي يجب استعراضه فهو مسألة استطلاعات الرأي الشكلية، سواء من حيث سريتها أو من حيث الأساس المنطقي الذي تقوم عليه. ولا جدال في أن مجلس الأمن لم يتمكن من الاستجابة بفعالية للنداءات المطالِبة بالشفافية، التي وصلت إلى مستوى أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى عن طريق الحوارات غير الرسمية التي أجرتها الجمعية العامة. وبالتالي، ينبغي النظر في الشروط اللازم توافرها لضمان أكبر قدر ممكن من الشفافية، وذلك في المناقشات المقبلة بشأن تحسين عملية اختيار الأمين العام.

٢٧ – وقد لا يكون من المناسب إصدار حكم مسبق على الاستنتاجات التي سيتم التوصل إليها في إطار هذه المناقشات. ومع ذلك، يجوز لمجلس الأمن أن يحكم أنه من المناسب الاستعاضة عن استطلاعات الرأي الشكلية بوسيلة أخرى تتيح للمجلس أن يعلن نتائجها، وأن يقوم في الوقت نفسه باستحداث شروط تمكّن من تصفية المرشحين.

٢٨ – ومن هذا المنظور، من أجل زيادة تعزيز الشفافية، قد يكون من المفيد لمجلس الأمن أن يبت في المبادئ والقواعد الأساسية، عبر الاتفاق بين أعضائه، بشأن عملية اختيار الأمين العام وإصدارها في شكل رسالة موجهة من رئيس المجلس إلى رئيس الجمعية العامة، بنهاية كانون الثاني/يناير من السنة الأخيرة من ولاية شاغل منصب الأمين العام، مع مراعاة المهل الزمنية للمرشحين، من بين عوامل أخرى.

٢٩ – واستنادا إلى تجربتي والدروس المستفادة المبينة أعلاه، أودُّ، بصفتي الشخصية، أن أدلي بالاقتراحات التالية للنظر فيها مستقبلا:

(أ) ينبغي الاستعاضة عن استطلاعات الرأي الشكلية بتصويت رسمي في جلسة خاصة لمجلس الأمن. وينبغي أن يكون التصويت سريا. وبالنسبة لكل مرشح، يصوّت كل عضو إما مؤيدا له، أو ضده، أو يمتنع عن التصويت. وينبغي إدراج نتائج التصويت في البيان

الصادر عن المجلس وفقا للمادة ٥٥ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. وينبغي للرئيس أيضا أن يعلن النتائج؛

(ب) ينبغي أن تجرى الجولة الأولى من عمليات التصويت هذه في شهر حزيران/يونيه من السنة الأخيرة من ولاية شاغل منصب الأمين العام الحالي. ويناقش أعضاء مجلس الأمن، بعد كل جولة تصويت، ما إذا كانوا سينتقلون إلى اتخاذ قرارٍ لمجلس الأمن أو تقديم توصية أو ما إذا كانوا سيواصلون عملية التصويت. ويتخذ رئيس المجلس القرار النهائي؛

(ج) ينبغي تقديم جميع الترشيحات، من حيث المبدأ، قبل عقد الجولة الأولى من التصويت. ولا يكون المرشح مؤهلا للحصول على الأصوات في مجلس الأمن إلا بعد خضوعه للعمليات التي تجري في إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن، مثل الحوار غير الرسمي الذي تعقده الجمعية العامة، والاجتماع غير الرسمي الذي يعقده المجلس؛

(د) الجلسة الخاصة هي جلسة رسمية لمجلس الأمن، ينظمها ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي المؤقت للمجلس. وينبغي أن يُعتبر إدخال بطاقات ''متمايزة لونيا'' ''مسألة إجرائية'' وفقا للفقرة ٢ من المادة ٢٧ من الميثاق؛

(هـ) من أجل تصفية المرشحين، ينبغي أن يُرفع من العملية تلقائيا اسما المرشحَيْن اللذين يحصلان على أقل عدد من الأصوات عقب كل جلسة خاصة للتصويت، ما دام هناك أكثر من خمسة مرشحين متبقين؛

(و) يمكن لكل دولة عضو أن تسمي مرشحا واحدا فقط. وينبغي أن يُستبعد تلقائيا من العملية أي مرشح تقوم الدولة العضو بسحب ترشيحه. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضا أن يسحب المرشح ترشيحه طوعا. وفي كلتا الحالتين، ينبغي للممثل الدائم للدولة العضو التي سمّت المرشح المعني أن يقوم بإبلاغ رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن خطيا.

ضميمة

التسلسل الزمني لعملية اختيار الأمين العام للأمم المتحدة

٢٠١٥

١١ أيلول/سبتمبر	اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩
١٥ كانون الأول/ديسمبر	إصدار رسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن

٢٠١٦

١٢-١٤ نيسان/أبريل	حوارات غير رسمية أجرتها الجمعية العامة مع تسعة مرشحين
٢٥ أيار/مايو	مشاورات غير رسمية أجراها مجلس الأمن في إطار البند ''أي مسائل أخرى'' (وافق أعضاء مجلس الأمن على الاجتماع مع أي مرشح طلب الاجتماع بالمجلس)
٧ حزيران/يونيه	حوارات غير رسمية عقدتها الجمعية العامة مع مرشحين اثنين
	اجتماع غير رسمي عقده مجلس الأمن مع مرشح واحد
١٥ حزيران/يونيه	رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى رئيس الجمعية العامة (للإبلاغ بأن مجلس الأمن يعتزم بدء عملية النظر في الترشيحات في ٢١ تموز/يوليه)
٢٠ حزيران/يونيه	اجتماع غير رسمي عقده مجلس الأمن مع مرشح واحد
٢٧ حزيران/يونيه	اجتماع غير رسمي عقده مجلس الأمن مع مرشح واحد
٨ تموز/يوليه	اجتماع غير رسمي عقده مجلس الأمن مع مرشح واحد
١١ تموز/يوليه	اجتماعات غير رسمية عقدها مجلس الأمن مع ثلاثة مرشحين
١٢ تموز/يوليه	اجتماع غير رسمي عقده مجلس الأمن مع مرشح واحد
	''قيادة الأمم المتحدة: لقاء عالمي مفتوح مع المرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة'' (تلفزيون الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت)
١٣ تموز/يوليه	اجتماع غير رسمي عقده مجلس الأمن مع مرشح واحد
١٤ تموز/يوليه	حوار غير رسمي أجرته الجمعية العامة مع مرشح واحد
١٥ تموز/يوليه	اجتماعات غير رسمية عقدها مجلس الأمن مع ثلاثة مرشحين

٢١ تموز/يوليه	الجولة الأولى من استطلاعات الرأي الشكلية
٢٥ تموز/يوليه	مشاورات غير رسمية أجراها مجلس الأمن في إطار البند ”أي مسائل أخرى“
	(ناقش أعضاء مجلس الأمن مسألة سرية استطلاعات الرأي الشكلية وسبل المضي قدما)
٤ آب/أغسطس	انسحاب مرشح واحد
٥ آب/أغسطس	الجولة الثانية من استطلاعات الرأي الشكلية
٢٣ آب/أغسطس	انسحاب مرشح واحد
٢٩ آب/أغسطس	الجولة الثالثة من استطلاعات الرأي الشكلية
٩ أيلول/سبتمبر	الجولة الرابعة من استطلاعات الرأي الشكلية
١٢ أيلول/سبتمبر	انسحاب مرشح واحد
٢٦ أيلول/سبتمبر	الجولة الخامسة من استطلاعات الرأي الشكلية
٣ تشرين الأول/أكتوبر	حوار غير رسمي أجرته الجمعية العامة مع مرشح واحد
٤ تشرين الأول/أكتوبر	اجتماع غير رسمي عقده مجلس الأمن مع مرشح واحد
٥ تشرين الأول/أكتوبر	الجولة السادسة من استطلاعات الرأي الشكلية
٦ تشرين الأول/أكتوبر	اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣١١ (٢٠١٦)
١٣ تشرين الأول/أكتوبر	اتخاذ قرار الجمعية العامة ٤/٧١
١٢ كانون الأول/ديسمبر	قيام الأمين العام الجديد بأداء القَسَم في الجمعية العامة